إعداد الكتاب العلميّ الجامعيّ
باللغة العربية تأليفاً وترجمةً

أ.د. موفق دعبول – أ.د. خضر الأحمد (*)

1- مقدمة

شهد الوطن العربيّ في القرن التاسع عشر بواكير نهضة علمية في وقت تشعبت فيه الفروع العلمية، وتوسعت آفاقها، وتنوعت مناحيها. وقد واكب هذه النهضة إيفادُ بعض البلاد العربية، وبخاصة مصر ولبنان، مبعوثين إلى الغرب للتخصص في مؤسساته العلمية العالية، وافتتاحُ كليات في تلك البلاد لتدريس العلوم، وخاصة الطب والهندسة. وفي هذه الكليات، اعتُمدت العربية لغةً للكتاب والتدريس، ورافق ذلك بزوغ نشاط في التأليف، والترجمة، ووضع مصطلحات عربية تقابل المصطلحات العلمية الأجنبية.

وقد استمر هذا الوضع في مصر إلى حين احتلال البريطانيين للقطر المصريّ الشقيق عام 1882، الذي أحدث ردة عن العربية في التأليف والتدريس إلى الإنجليزية. وفي لبنان أيضاً، غيرت الجامعة الأمريكية، التي كان اسمها "الكلية الإنجيلية السورية" للغة العربية، والتي كانت اللغة العربية معتمدة فيها للتدريس والتأليف قرابة ربع قرن، واستَبدلت بها اللغة الإنجليزية.

بيد أنه في مطلع القرن العشرين، الذي شهد اليقظةَ السياسيةَ في معظم أنحاء العالم العربيّ، وبروزَ تيارات الفكر القوميّ التحرريّ في الكثير من بقاعه، انطلقت دعوات نفر من المفكرين مستنكرة الحملة الظالمة على العربية، ومطالبةً بها لغةً للتدريس والتأليف في معاهدها العلمية العالية. وقد اتخذت هذه الدعوات في البداية طابعاً سياسياً قومياً تَمَثَّلَ بالحفاظ على هويتنا القومية، واستقلالنا الثقافيّ، وربط حاضرنا بماضينا المجيد، وتأكيدِ وحدة الشعوب العربية في كلّ أنحاء الوطن العربيّ. وقد عزّزت المطالبةَ بالعودة إلى العربية دراساتٌ موضوعيةٌ تناولت إمكاناتِ اللغة العربيةِ في استيعاب العلوم الحديثة، وقدرتَها على توليد المصطلحات العلمية العربية، وتفنيدَ الحجج التي ساقها المعارضون لاستعمال العربية من أجانب وعرب ذوي نزعات فرعونية أو فينيقية، والتي تُشكّكُ في صلاحية العربية للعلم.

وعلى الرغم من تلك الدعوات المخلصة المستندة إلى حقائق موضوعيه، من المؤسف أن نرى الآن بعد دخول القرن الحادي والعشرين، أن العلوم الأساسية والطبية والهندسية، محاضراتٍ وكتباً، مازالت في كثير من الجامعات

(*) جامعة دمشق – سورية

العربية تؤدَّى، كلياً أو جزئياً، بلغات أجنبية، لا سيما الإنجليزية.

وإننا، بوصفنا عربيين سوريين، نفخر بأن تكون سورية أول دولة عربية اعتمدت العربية لغةً للتعليم العالي في ذروة دعوات الردة عنها، وذلك عام 1919م في المعهد الطبيّ العربيّ ومعهد الحقوق، ثم حذت حذوهما جميع الكليات في كل التخصصات التي أنشئت بعدهما. وقد شهد بنجاح التجربة السورية جميع الأكاديميين العرب، الذين اطّلعوا عن كثب عليها. وعلى الرغم من بعض الأصوات، التي تنطلق من وقت إلى آخر هنا وهناك، والتي تزعم أن العربية تصلح لغةً للأدب والشعر والفقه، لا للعلم، وأنها السبب في تخلف العرب عن مسيرة التقدم العلميّ العالميّ، فإن التعليم الجامعيّ مازال يؤدى بالعربية، في كل الجامعات السورية، وفي كل المواضيع بلا استثناء، مثبتاً بذلك أن ما تنادي به هذه الأصوات ادعاء باطل فُنِّدَ نظرياً، وعلى أرض الواقع.

إن الدعوة إلى إحلال اللغة العربية محل اللغات الأجنبية في الكتابة العلمية والتدريس يجب ألاّ تفهم بأنها دعوة لمحاربة تعلم اللغات الأجنبية. العكس هو الصحيح، إذ من الضروريّ تعزيز تعلُّم تلك اللغات في جميع مراحل التعليم المختلفة. وقد رأينا من دراستنا في الجامعات الغربية أن علماءهم، ومعظم طلابهم، يتقنون لغة أجنبية واحدة على الأقل وذلك، في المقام الأول، ليتمكنوا من الإحاطة بما يقرؤونه من كتب وبحوث، أو يسمعونه من محاضرات بغير لغتهم. بيد أن إتقان علمائنا للغات أخرى أشد إلحاحاً مما هو الحال في البلاد الأجنبية، ذلك أنه يقع على عاتقهم مهمة، قد لا يضطر إليها كل علماء الغرب، ألا وهي نقل العلوم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. ومن الواضح أن هذا الإتقان شرط لازم- لكنه غير كاف - لإنجاز عملية ترجمة جيدة.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن الدراسة بالعربية، لم تكن يوماً من الأيام عائقاً يعرقل متابعة التخصص العلميّ في البلاد الأجنبية. ونحن، الذين درسنا في الخارج، عشنا هذه التجربة التي تجاوزناها بنجاح. وإننا نتوجه إلى أولئك الذين يهاجمون نقل المصطلحات العلمية إلى العربية فنقول: إن الأطباء السوريين، الذين أتموا دراستهم الجامعية الأولى في سورية، ثم تابعوا دراستهم العالية في الطب في الغرب، وبخاصة في الولايات المتحدة، هم، بشهادة الوسط الطبيّ هناك، من أنجح الأطباء الأجانب. ومن المعروف أن الطب، الذي يحوي أكبر قدر من المصطلحات المتنوعة، يؤدّى في سورية، كغيره من العلوم، بالعربية حصراً.

2- إعداد الكتاب العلميّ الجامعيّ بالعربية حاجة ملحة، والعربية قادرة على استيعاب العلوم

بينت البحوث التربوية والنفسية والإحصائية، التي أُجْرِيَ معظمها في جامعات عربية، أنه إذا كان التعليم، محاضرات وكتباً، يؤدّى بالعربية، فإن تمثل الطلاب لما يتعلّمون يكون أسهل وأفضل. وقد وعت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) أهمية هذه الحقيقة في كل اللغات، فأوصت باستعمال اللغة الوطنية في الكتب والتدريس إلى أعلى مرحلة ممكنة تسمح بها اللغة، وذلك بعد ما لاحظ خبراؤها وجود خلل في استيعاب الطلاب لما يقرؤون ويسمعون بلغة غير لغتهم الأم. وقد بينت دراسات كثيرة أن أصلح لغة يؤدّى بها التعليم هي اللغة التي يفكر بها الطالب. فإذا تلقى الطالب علماً بلغته التي يفكر بها، نَفَذَ هذا العلم بسهولة إلى أعماق فكره. أما إذا تلقاه بلغة أخرى، فإن عليه أن يفهم النص الأجنبيّ، ثم

يترجمه ذهنياً إلى اللغة الأم، ثم يبدأ بتمثله في ذهنه. وهذه العملية تحتاج إلى وقت طويل، وقد يضيع خلالها جوهر ما سمعه أو قرأه باللغة الأجنبية.

وَلِتَبَيُّنِ قدرة اللغة العربية على التعبير عن جميع العلوم في الماضي والحاضر، نذكّر بأن نجاح المدرسة العربية الإسلامية في نقل العلوم المتقدمة عن بعض الأمم إلى اللغة العربية، هو دلالة قاطعة على أن لغتنا كانت قادرة على التعبير عن جميع العلوم، التي بلغت آنذاك ذروتها لدى اليونانيين والفرس والمصريين والسريانيين والهنود. ونحن لا ندّعي أن عملية الترجمة، التي كانت جديدة على العرب، لم تواجه صعوبات في بادئ الأمر، وبخاصة في إيجاد المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية، لكننا نجزم بأن عبقرية اللغة العربية، وخصائصها الفريدة التي تتميز بها، ومن ضمنها الاشتقاق والنحت والمجاز والتعريب، جعلتها قادرة على تخطي تلك الصعاب. ومن أراد التعمق في التقنيّات التي ابتدعها المترجمون العرب في إيجاد المصطلحات العلمية العربية منذ عهد المأمون، الذي نشطت فيه الترجمة العلمية، فليعد، مثلاً، إلى كتاب الأمير مصطفى الشهابي "المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث،" الذي نشر أول مرة عام 1965.

ولو لم تكن العربية متّسمة بإمكانات متميزة في التعبير عن جميع نواحي العلم والمعرفة، لما تمكن هؤلاء المترجمون، بعد استيعابهم لمضمون الكتب باللغات الأجنبية، من نقل هذه العلوم والمعارف بلغة عربية سَلِسَة العبارة، جعلت العرب يألفون ويتمثلون ما يقرؤون، ثم ينطلقون في بحوثهم من حيث انتهت إليه هذه العلوم والمعارف، دون أن يكرّروا جهود سابقيهم. وكانت النتيجة ما قدمه علماؤنا العرب والمسلمون من إضافات مشهودة إلى المعارف الإنسانية، التي قام الغرب بدوره بالانطلاق منها والإضافة إليها ليبلغ، بذلك، ما نراه اليوم من تطورات علمية هائلة.

وتثبت العربية اليوم مجدداً ما أثبتته بالأمس؛ فالتجارب الحديثة في اعتماد اللغة العربية لغة للتدريس والكتابة العلمية، التي جرت في سورية وبلدان عربية أخرى، تبين أن العربية مازالت قادرة على القيام بدورها في استيعاب العلوم والمعارف الأخرى، وفي إيجاد المقابلات العربية للسيل العارم الذي لا يتوقف من المصطلحات العلمية نتيجةً للتطورات الهائلة التي طرأت أخيراً على العلوم، وبخاصة منذ بداية النصف الثاني من القرن العشرين.

وفي بعض الجامعات العربية، التي يؤدّى فيها التعليم بلغة أجنبية، أجريت دراسات لتعرّف مدى استيعاب محتوى ما يقرؤه الطلاب في كتبهم المقررة، فوُجد أنهم يواجهون عموماً صعوبات حقيقية في تمثّل ما يقرؤون. وحتى الطلاب المتمكنون من لغة كتبهم، فقد تبين أنهم يشعرون بوجود حاجز نفسيّ، يرتفع بينهم وبين كتبهم غير العربية. ولا شك في أن المشكلة تصبح أسوأ عندما يكون الطالب غير متمكن من لغة الكتاب، ونحن نعلم أن أغلبية الطلاب في البلاد العربية يعانون ضعفاً شديداً في اللغات الأجنبية. وما يزيد الأمر سوءًا هو أن بعض المدرسين في الجامعات العربية يضطرون أحياناً إلى إلقاء محاضراتهم بالإنكليزية، في حين أنهم لا يتقنون هذه اللغة، لأن دراستهم العالية كانت في بلاد غير أنجلوسكسونية.

وخلال إعارتنا، من جامعة دمشق إلى جامعات عربية أخرى، رأينا التفاعل السيىء بين المدرس وطلابه في الكليات التي يدرَّس فيها موضوعٌ علميّ باللغة الإنجليزية. وقد صرّح لنا مدرسون عرب في الجامعات التي أُعرنا إليها، وخصوصاً الأشقاء السودانيين، أنهم كانوا يشعرون بمسافة

تفصلهم عن طلابهم خلال إلقائهم لمحاضراتهم في الرياضيات في بلدانهم باللغة الإنجليزية، مع أن هؤلاء المدرسين تعلموا الرياضيات في السودان، منذ المرحلة ما قبل الجامعية، باللغة الإنجليزية حصراً، وأن طلابهم كانوا على معرفة جيدة نسبياً بهذه اللغة. وقد أقروا جميعهم، دون استثناء، أنهم عندما اضطروا، في الجامعات التي أعيروا إليها، إلى تغيير لغة محاضراتهم إلى العربية- على الرغم من انعدام خبرتهم في التدريس بها- واعتمد طلابهم على الكتب المقررة المؤلفة بالعربية، شعر هؤلاء المدرسون بزوال هذه المسافة، وبتفاعلٍ مع طلبتهم الجدد لم يألفوه سابقاً. ثم بينت نتائج التحصيل العلميّ لطلابهم الجدد أن استيعاب هؤلاء الطلاب لمادتهم كان أفضل إلى حد بعيد.

وهكذا، نرى أن توفر الكتاب العلميّ الجامعيّ بالعربية، واعتماد العربية لغة للتدريس الجامعيّ، هما، إضافةً إلى كونهما ضرورة قومية، ضرورة علمية أيضاً، لأن استيعاب الطالب لما يقرأ ويسمع بلغته الأم يكون أفضل وأعمق مما يمكنه استيعابه بلغة أجنبية مهما بلغ إتقانه لتلك اللغة. وهذا ينسجم مع ما أجمع عليه علماء النفس والتربية الذين توصلوا إلى أن عبقرية أمة من الأمم تظل حبيسةً في صدور أبنائها إذا لم يتح لأمتهم أن تُعلّمهم بلغتها.

3- التجربة السورية

عندما صدرت التعليمات باستعمال اللغة العربية لغة للتعليم العالي في المعاهد العليا السورية عام 1919، انكب الأساتذة على التأليف باللغة العربية، وعلى وضع المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية... فنتج عن ذلك مجموعة من الكتب الرائعة. هذه الكتب لا تقدم المادة العلمية فقط، بل يمكن عدها إنتاجاً أدبياً زاخراً.

وكان الطلاب، في حال عدم توفر الكتاب العلميّ باللغة العربية، يلجؤون إلى كتابة أملية ينقلونها عن أستاذهم في قاعة الصف. وكان بعض هؤلاء الطلاب يعودون إلى الكتب العلمية الأجنبية، وبخاصة من كان منهم متميزاً باللغتين العربية والأجنبية معاً.

وبقي الحال كذلك إلى أن صدرت التعليمات بإلزام كل عضو هيئة تدريسية أن يقدم كتاباً باللغة العربية للمقرر الذي يُدَرِّسه. ونتج عن هذا القرار صدور كتب كثيرة متدنية في مستواها، سواء من حيث الشكل أو المضمون، إذ انبرى للتأليف أو الترجمة من لا يستوفي الشروط اللازمة لذلك. ولاحظت الإدارة العلمية النتائج السلبية لذلك، فصدر المرسوم الجمهوريّ الأخير عام 2001، الذي جعل مسؤولية التأليف تقع على الأقسام العلمية، وليس على الأفراد، وَوَضَعَ شروطاً يجب أن يحققها كل من يتصدى للتأليف أو الترجمة.

وللإنصاف، نود الإشارة إلى أنه إلى جانب الكثير من الكتب الجامعية المتدنية في مستواها، هناك العديد من الكتب الجامعية الرفيعة المستوى التي تضاهي مثيلاتها من الكتب الأجنبية، نذكر منها مجموعة الكتب في المعلوماتية التي قام بتأليفها فئة من المتخصصين، وخضعت لمراجعات علمية ولغوية دقيقة.

وإلى جانب الجامعات، نذكر تلك الكتب القيمة التي أصدرها المجلس الأعلى للعلوم بعد تأسيسه مباشرة، ثم انقطع عن ذلك لأسباب مادية على الأغلب. ونذكر أيضاً الكتب التي تصدرها الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، وهي كتب مترجمة عن كتب مميزة باللغة الإنجليزية.

ولا بد لنا في هذا السياق أن نتطرق إلى تجربة المركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، وهي تجربة يمكن أن نستخلص منها الكثير من العبر. فقد أصدر المركز خلال السنوات العشر الأخيرة، منذ تأسيسه حتى الآن، ما يقارب الثمانين كتاباً بالعربية في مختلف مجالات العلوم الأساسية والتربوية والطبية والهندسية والبيئية، معظمها مترجم من اللغات الأجنبية الواسعة الانتشار، وبعضها مؤلف. وقد تميزت تجربة المركز في الآونة الأخيرة بالانفتاح على اللغات العالمية الأخرى غير الإنجليزية كالألمانية والفرنسية، وهذا يزيد من دوائر المعارف المنقولة إلى العربية، ويوسع مجال الإفادة من خبرات الأساتذة والباحثين والمعنيين بالترجمة والتعريب.

لقد نهج المركز في اختياره للكتب والمراجع التي يقوم بترجمتها سياسة حكيمة مبنية على المقترحات والطلبات التي ترده من الجامعات العربية في مختلف أرجاء الوطن العربيّ، بعد أن تدرسها، بدقة وعناية، اللجان العلمية المتخصصة المنبثقة من المجلس العلميّ للمركز، حيث تقوم هذه اللجان بدراسة المقترحات والطلبات الواردة من الجامعات العربية ووضعها في جداول أولويات يجري العمل بموجبها، إذ إن عدد الكتب والمراجع المقترحة التي تطلبها تلك الجامعات، يفوق كثيراً العدد المحدد الذي تتحمله ميزانية المركز.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أهمية هذه الكتب والمراجع من حيث مضمونها الغنيّ، وفائدتها الكبيرة للطلاب والأساتذة المعرَّبين. فقد كان اختيارها موفقاً إلى حد بعيد، إذ إن قسماً كبيراً منها معتمد حالياً في كثير من الكليات المتخصصة في جامعات الوطن العربيّ، ومنها ما يُعد بحق من المراجع الضرورية- باللغة العربية- للطالب في دراسته الجامعية الأولى، أو بعد تخرجه وممارسته العلم في مجال تخصصه، وهذا أسهم كثيراً، وبوجه فعال، في دعم مسيرة تعريب التعليم العالي في الوطن العربيّ.

ومن الجدير ذكره أيضاً أن المركز لا يقر كتاباً أو مرجعاً للترجمة، إلا بعد أن يحصل على الإذن بالترجمة من دار النشر صاحبة الحقوق، وبموجب اتفاقيات رسمية توقع من قبل الطرفين (المركز ودار النشر)، وبعد دفع أثمان حقوق الترجمة التي تطلبها تلك الدور، علماً بأن هناك دور نشر، ومعظمها ألمانية، لا تطلب ثمناً لحقوق الترجمة، وتمنح حقوق الترجمة مقابل نشر إصداراتها باللغة العربية وإهدائها عدداً معيناً من النسخ المعرَّبة. هذا، وقد طلب المركز من جميع دور النشر الأجنبية، التي يتعامل معها، عرض الكتب المعربة التي قام المركز بترجمتها من إصداراتها، في المعارض التي تقيمها، أو تشارك فيها إلى جانب كتبها الأصل، وكذلك إدراج هذه الكتب المعربة في جميع نشراتها الإعلامية والدعائية.

ومن النواحي الإيجابية، التي يجدر ذكرها في معرض تجربة المركز العربيّ للتعريب بدمشق، أنه يسعى ليكون على اتصال مستمر بالجاليات والرابطات العربية خارج الوطن العربيّ، بغية الاستفادة من خبرات المغتربين العرب وإنجازاتهم في مجال الترجمة والتعريب، مستغلين في هذا المجال إمكانات وسائل الاتصال الحديثة التي زُود بها المركز مؤخراً (بريد إلكترونيّ، إنترنت، وغيرها). فقد كلف المركز أحد الاختصاصيين العرب المقيمين في السويد بتأليف كتاب في نظم المعلومات الجغرافية GIS، وأحد الاختصاصيين المقيمين في ألمانيا بترجمة كتاب في النظم البيئية للتخلص من النفايات، والكتابان حالياً في طور الترجمة والإعداد. كما كلف المركز إحدى طبيبات الأسنان المقيمات في أمريكا،

بترجمة كتاب في التطبيقات العملية في معالجة اللثة، وقد أُنجزت ترجمةُ هذا الكتاب وصدر عام 2000 م.

ثم إن هناك تجارب عربية متعددة، نذكر منها تجربة بعض الجامعات في المملكة العربية السعودية، التي تدفع بسخاء إلى المؤلف أو المترجم. وقد صدر عن هذه الجامعات مجموعة مميزة من الكتب العلمية العربية.

ولا بد لنا أخيراً أن نذكر، بكثير من التقدير، ما تقوم به بعض المؤسسات الخاصة من إصدار كتب علمية (وعلى وجه الخصوص، الكتب الطبية) باللغة العربية. وقد صدر في دمشق بعض الكتب الرائعة التي لا تقل في مستواها أبداً عن مستوى الكتب التي تصدرها دور النشر الأجنبية. وكان بعض هذه الكتب ترجمة، وبعضها الآخر تأليفاً.

4- مواصفات الكتاب العلميّ الجامعيّ باللغة العربية

من المؤسف أن نرى معظم الكتب العلمية العربية، المؤلفة أو المترجمة، تعاني عيوباً جوهرية في الشكل والمضمون.

أما الشكل، فإنه، في كثير من الحالات، يفتقر إلى رونق الإخراج الفنيّ، ويتخلف كثيراً عن مستوى إخراج الكتب العلمية التي تصدرها دور النشر الأكاديمية في العالم المتقدم. وثمة كتب جامعية مقررة تذكّر بالعصر السابق لاختراع الطباعة، لأن مؤلفيها سلّموا المطبعة كتبهم مكتوبة بخط أيديهم، مما كان يصعب أحياناً على الطالب فكّ بعض رموزه. ثمة قواعد ومناهج للكتابة العلمية، لا يلتزمها الكثير من مؤلفي أو مترجمي كتبنا العلمية، وهي تتعلق بالاقتباس، ووضع الجداول، والرسوم الإيضاحية، والحواشي، والملحقات، والمراجع العربية والأجنبية. وما يلفت النظر، بوجه خاص، جهل معظم المؤلفين باستعمال علامات الترقيم، ففهم النص يتوقف على حسن استعمالها، لأنها تساعد كلاً من الكاتب والقارىء على حد سواء: فهي تساعد الأول على تقسيم كلامه وترتيبه وتوضيح مقصوده، وتساعد الثاني على فهم ما يقرأ، وتعيّن له مواقع الفصل والوصل والوقف والابتداء.

ومن الملاحظ أيضاً أن جميع كتبنا، تقريباً، لا تورد مسارد للمواضيع والمصطلحات والأعلام الواردة في الكتاب مرتبة ألفبائياً، بحيث يقابل كلّ موضوع أو مصطلح أو اسم عَلَم رقمُ الصفحة التي ورد فيها. وكلنا يعلم أن عدم وجود مثل هذه الفهارس المرقمة تجبر القارىء أحياناً على إضاعة وقت طويل في البحث عن موقع الموضوع، أو اسم العلم، أو المصطلح الذي يود الرجوع إليه.

هذا، ويلاحظ أن بعض الكتب المؤلفة أو المترجمة تخلو من ثبت للمصطلحات العربية الواردة فيها، مع مقابلاتها باللغة الإنجليزية على الأقل. فما دمنا لم نجمع على مصطلحات موحدة في عالمنا العربيّ، بل ضمن القطر الواحد، فإن احتواء الكتاب العلميّ على مثل هذه القوائم ضرورة ملحة. ولا بد أن يكون حدث لبعضنا الاطلاع على كتاب مؤلف أو مترجم في موضوع تخصصه، دون أن يعرف بالضبط ما يعنيه مؤلف الكتاب ببعض المصطلحات. وحتى لو حصل إجماع على بعض المصطلحات، فإن سردها مترجمةً إجراءٌ ضروريّ للطلاب، لمساعدتهم عند عودتهم إلى مراجع أجنبية في موضوع الكتاب العربيّ الذي بين أيديهم.

وفي سياق حديثنا عن الشكل، نورد أخيراً ملاحظتنا على المقدمات التي تتصدر كتبنا. المقدمة ضرورية لشرح محتويات الكتاب، وعرض النهج الذي سلكه المؤلف في سرد هذه المحتويات، وتوضيح أهداف الكتاب والغرض منه، وتحديد المعلومات التي يجب أن يعرفها القارىء ليتمكن

من متابعة محتوى الكتاب. لكننا نلاحظ في بعض كتبنا العلمية بالعربية، مقدمة شكلية من بضعة أسطر لا تُطْلِعُ القارىء على أيٍّ من العناصر التي ذكرناها آنفاً.

ونادراً ما نرى في المقدمات إزجاء المؤلف الشكر لآخرين على أخطاء صوّبوها، أو اقتراحات قدموها تتعلق بمضمون الكتاب. ويعني هذا إما أن هؤلاء المؤلفين لا يستعينون بأحد للإطلاع على ما كتبوه لتصحيح بعض الهفوات العلمية، أو اللغوية، أو المنهجية التي لا يعُصَم منها أحد، مهما طال باعهُ في تخصصه، وإما أن يكون المؤلف استعان بأحدٍ وجحد بفضله. وإننا نرجح الاحتمال الأول.

وإذا انتقلنا إلى المضمون، فإننا نرى أحياناً أن الكتاب المؤلَف ليس سوى ترجمة لفصول من كتب أجنبية مختلفة، ثم يوضع اسم عربيّ على غلافه. ولطمس معالم هذه الممارسة، يقوم بعض المؤلفين بإجراء تغييرات على ما يترجمون، فتكون النتيجة تشويهاً للنصوص الأصلية التي أخذوا منها، وهذا يوقع القارىء في متاهات ما كان له أن يقع فيها لو كانت الترجمة أمينة. ليس المطلوب من المؤلف أن يخترع علماً جديداً، بل أن يحقق الانسجام، والتآلف، والتوافق بين الأفكار المقتبسة من المؤلفات الأخرى التي يطّلع عليها قبل التأليف وفي أثناءه، وأن يعرض هذه الأفكار والحقائق العلمية عرضاً أصيلاً (غير منقول !) تتجلى فيه بصمات المؤلف وأسلوبه المميز في الكتابة.

هذا، ولا يجوز أن يتصدى لتأليف الكتب العلمية كلُّ من مارس أو يمارس التعليم. وإذا تصدى كثيرون وألفوا، فلا يجوز أن تصل إلى المطابع كل هذه المؤلفات، بل لا بد من خضوعها لمراجعة علمية دقيقة، تقوم بها لجنة من الخبراء عالية المستوى لتختار ما يصلح منها.

ويجب أن يشمل الكتاب المؤلف المنهاج المقرر (الذي يجب أن يعدّ بعناية شديدة بعيداً عن الارتجال!)، وأن تتعرض معالجة الموضوعات فيه للمستجدات العلمية فيها. ولا بأس في عرض موضوعات خاصة خارجة عن المنهاج (بحدود نحو 20 % من حجم الكتاب الأصليّ)، إذا كانت هذه الموضوعات وثيقة الصلة بمحتوى المنهاج، وتوسّع آفاق الدارس الذي يطّلع عليها، وتُعوّده عدم التقيد الحرفيّ بالمنهاج... ويتعين أن ينال كلُّ موضوع ما يستحقه من عناية، بحيث لا يطغى على موضوع آخر، لتحقيق التوازن في تناول الموضوعات.

ومن المستحسن أن يحاول المؤلف تقديم خدمة للمواد العلمية الأخرى إذا أمكن ذلك، عن طريق إيراد أمثلة تُطَبّقُ فيها مادة الكتاب في فروع علمية تتصل بموضوع الكتاب.

5- ترجمة الكتب العلمية الجامعية إلى اللغة العربية: تاريخها، وضرورتها، ومنهجيتها

لقد وعى العرب منذ اتصالهم بأمم أخرى بعد الفتوحات الإسلامية، ضرورة إغناء ثقافتهم بالمعارف التي سبقتهم إليها تلك الأمم. فقاموا بعملية واسعة للترجمة لم يشهد لها التاريخ نظيراً، فنقلوا إلى العربية أهم الكتب العلمية التي ألفها علماء ذلك العصر والعصور التي سبقته، وزادوا على ما نقلوه إلى أن أصبحوا، كما يقول مؤرخ العلوم الشهير جورج سارطون "أعظم معلمين في التاريخ ".

وقد خطت حركة الترجمة أولى خطواتها في العصر الأمويّ. ومع أن الشاغل الأول لذلك العهد كان القيام بالفتوحات وتنظيم شؤون الدولة، فإن القيادات السياسية كانت تدرك تماماً أهمية العلم في بناء الدولة الحديثة، وتوفير

المنعة والقوة لها، وسد الحاجات الحياتية لرعاياها. فقام الخلفاء الأمويون برعاية المدارس الموجودة في سورية، التي كان معلموها من السريان، وعملوا على ترجمة الكتب اليونانية إلى السريانية أولاً، ثم إلى العربية. وكان معظم الكتب التي نقلت إلى العربية في تلك المرحلة في الكيمياء، والطب، والفلك.

لكن حركة النقل الواسعة جرت في العصر العباسيّ، وبخاصة في أيام أبي جعفر المنصور وهارون الرشيد، وبلغت ذروتها في عهد الخليفة المأمون، الذي أنشأ "بيت الحكمة" دارَ كتبٍ وترجمةٍ . ونتيجةً لذلك، بلغ مجموع ما نقل إلى العربية خلال مئتي عام، زهاء أربعمائة كتاب علميّ في الطب، والهندسة، والكيمياء، والفلك، والرياضيات. و لم تكن عملية الترجمة مهمة سهلة، إذ كان على المترجمين أن يتقنوا اللغة المنقول منها، وأن يَجْهَدوا لاستيعاب المضمون العلميّ لما يترجمون، وأن يستنبطوا مقابلات عربية للمصطلحات العلمية الواردة في سياق ترجمتهم، وأن يقدموا ترجمة سلسة يمكن للقارىء استيعابها. وقد تطلبت منهم ترجمة بعض الكتب إحاطة بحضارة أهل اللغة التي نقلوا منها الكتاب، ذلك أن لغة أمة نِتاجٌ لشخصيتها وحضارتها، وترجمان لتراثها.

لكن الحملات التي تعرض لها العرب من الشرق والغرب، عصفت بإسهامهم في المسايرة الثقافية العالمية. ودار التاريخ دورته، فإذا نحن نرى أنفسنا، مجدداً، بحاجة ماسة إلى أن ننهل من علوم ومعارف أمم سبقتنا بأشواط واسعة، بعد أن كنا في غفلة عما يحدث في الغرب من تطورات علمية. وقد أدرك العرب، مثلما أدركوا في فجر نهضتهم العلمية، أن استئناف نشاطهم العلميّ، الذي هجروه طوال قرون كثيرة، يبدأ بالعودة، مرة أخرى، إلى الانخراط في عملية واسعة للترجمة، تكون نقطة البداية في إرساء نهضة علمية جديدة، تمثل امتداداً لتراثنا العلميّ، الذي كان منارة اهتدت بها الإنسانية ردحاً طويلاً من الزمان. وسنقتصر فيما يلي على إيراد موجز لحركة النقل في ثلاثٍ فقط من الدول العربية، التي كانت رائدة في هذا النشاط، وهي مصر، ولبنان، وسورية.

بدأت حركة النقل الجديدة في القرن التاسع عشر في عصر محمد علي (1805-1849)، الذي أسس عام 1841م "غرفة الترجمة". وكانت هذه المؤسسة تقوم بترجمة الكتب العلمية التي تختارها لجنة الخبراء، ثم يراجع الترجمة مراجعة علمية متخصصون في مواضيع الكتب المترجمة. وحرصاً على سلامة لغة هذه الكتب، كُلفت نخبة من رجال الأزهر الشريف، ذوي الدربة والتمكن من العربية، بتدقيق الكتب تدقيقاً لغوياً صارماً. ولم يكتف هؤلاء بالتدقيق اللغويّ، بل كانوا أحياناً يعيدون صوغ بعض الجمل كي يسهل على القارىء فهمها واستيعابها. ولكنهم لم يكونوا يجرون أي إعادة للصياغة إلا بعد اجتماعهم بالمترجمين، لمناقشتهم من تعديلات في تلك الصياغة.

وقد بلغ الحماس للترجمة في عهد محمد علي درجة عالية، إذ أرسل تعليماته إلى المبعوثين بعد تمكنهم من ناصية لغة البلد الذي يدرسون فيه، ليقوموا بترجمة بعض الكتب التي يدرسونها، وإرسالها إلى مصر لمراجعتها. بل إنه كان يكلف العائدين من بعثاتهم أن يقوموا، خلال المدة التي كان عليهم قضاؤها في المحجر الصحي في الإسكندرية، بالانهماك في أعمال الترجمة.

وفي لبنان، حدثت حركة ترجمةٍ للكتب العلمية إلى العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أسهم فيها، فضلاً عن اللبنانيين، بعض أساتذة العلوم من غير العرب.

ولعل أبرز هؤلاء هوكورنيليوس فانديك، الذي كان أستاذاً في الكلية السورية الإنجيلية (التي سميت، عام 1920، الجامعة الأمريكية)، ونقل إلى العربية 20 كتاباً في العلوم والطب والكيمياء والهندسة.

وفي سورية، حصل في ذلك الوقت اهتمام بالترجمة إلى العربية، إذ تُرجم عدد لابأس به من الكتب العلمية، إنما بجهود فردية. لكن حركة الترجمة انتعشت كثيراً منذ الأيام الأولى لقيام الحكومة العربية في دمشق، إذ أنشئت في ذلك الحين، "الشعبة الأولى للترجمة والتأليف"، التي " سرعان ما تحول اسمها إلى "ديوان المعارف"، ثم إلى "المجمع العلميّ العربيّ" عام 1919. وقد كان في مقدمة الأهداف التي أعلنها المجمع "تعريب ما ينقص العربية من كتب العلوم والصناعات والفنون عن اللغات الأوربية".

وفي السنوات الأخيرة التي نشهد فيها تسارعاً منقطع النظير في تقدم شتى مجالات العلم والمعرفة، وبخاصة في مجال المعلوماتية، والعلوم الحيوية، وعلوم المواد، ازدادت حاجة البلدان العربية إلى نقل ما يمكنها نقله من هذه العلوم إلى العربية، وفي مقدمتها الكتب العلمية الجامعية، إذ إن مؤسسات التعليم العالي في الدول العربية في تزايد مستمر.

وفعلاً فقد شهدت السنوات الأخيرة اندفاعاً قوياً باتجاه ترجمة الكتب العلمية من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية. لكن تصفّح بعض ما يترجم من هذه الكتب يبين أن الترجمة لم تكن على المستوى المطلوب. ولما كانت الترجمة الجيدة بحاجة إلى أن يتحلّى من يقومون بها بكفاءة ذات أبعاد لغوية وذهنية وثقافية، قَلَّ أن تجتمع في شخص واحد، كان لا بد من وضع خطط لإعداد مترجمين قادرين على القيام بهذه المهمة الصعبة. وقد وعت بعض الدول العربية هذا الأمر فأنشأت معاهد عالية لإعداد المترجمين: في الجزائر (1964)، والقاهرة (1968، 1974)، وتونس (1968)، والعراق (1975)، وافتُتحت دبلومات للترجمة في سورية(1980)، ولبنان(1980)، والأردن(1982)، والمغرب (1983). وقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإحداث وحدة للترجمة (1981)، وأنشأت المركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر (1990). وعلى الرغم من كل هذه الجهود المشكورة، لم يَرْقَ الكتاب العلميّ الجامعيّ بعد إلى المستوى المنشود. ونحن نضم صوتنا إلى صوت بعض المفكرين العرب، المنادين بمزيد من الاهتمام بعملية الترجمة، لا سيما ترجمة الكتب العلمية الجامعية، كي يتمكن الدارس من استيعابها وفهم محتواها بدقة.

ومن مظاهر هذا الاهتمام ما اقترحه بعض المفكرين العرب، وهو التخطيط لإنشاء معهد عربيّ عالٍ للترجمة يكون قادراً على إعداد مترجمين على مستوى رفيع من القدرة اللغوية والعلمية والثقافية، يتخرج كل منهم من قسمٍ متخصص في فرع من الفروع العلمية والأدبية وغيرها. ونحن نرى أن هذه الفروع ضرورية جداً، لأن الترجمة الجيدة لا تقوم على إتقان اللغة المنقول منها واللغة المنقول إليها فحسب، وإنما تقوم أيضاً على المعرفة العميقة بموضوع النص المراد ترجمته. الترجمة فنّ يرقى إلى التأليف ويتسم بالإبداع. والإحجام عن التصدي لترجمة كتابٍ أفضلُ من الإقدام على إنجاز ترجمة تشوه مضمونه، وتسيء إلى المؤلف، والمترجم، والقارىء.

الكتاب العلميّ الجامعيّ المقرر غير كافٍ البتة، ولا بد من وجود تنسيق بين المعاهد العلمية العالية في العالم العربيّ لترجمة ما يختارونه من كتب لتكون مرجعاً للطلاب يعمق معرفتهم بمواضيعهم. وإلى أن تنفذ فكرة المعهد العالي للترجمة الذي ذكرناه آنفاً، لا بد من تكوين لجان تضع

الشروط التي يجب توفرها في كل من يكلّف نقل كتاب علميّ إلى العربية.

وقد ورد في الخطة القومية للترجمة، التي أصدرتها إدارة الثقافة التابعة للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عام 1985، الشروط التي يجب أن يحققها المترجمون- والمراجعون- للكتب العلمية. وثمة دراسات مفصلة أخرى في هذا الموضوع قام بها بعض الأساتذة الذين مارسوا الترجمة وبرعوا فيها زمناً طويلاً. ونحن نرى أن تقوم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بدعوة هؤلاء الأساتذة للتوصل إلى شروط يتفقون عليها. ومن المهم جداً بعد ذلك، إيجاد آلية تقترحها الجهات المختصة لضمان تنفيذ هذه الشروط.

6- المصطلحات العلمية العربية: وضعها، وتنسيقها، وتوحيدها

من أبرز المهام الملقاة على عاتق الأوساط العلمية العربية، وهي تنهض بتعريب التعليم العالي، وضع المقابلات العلمية العربية التي تتضمن المعنى الدقيق لهذه المصطلحات. وكلما تقاعسنا في إنجاز هذه المهمة، ازداد حجم المشكلة نتيجة السيل العارم من المصطلحات الذي يفرضه تفجر الثورة العلمية والتقانية المعاصرة الحافلة بالكشوف والإنجازات. وقد أجرى معهد الأبحاث والدراسات للتعريب في المغرب دراسة بينت أن العرب يخلقون كل سنة نحو 5000 مصطلح دون وضع مقابلات عربية لها.

ومن المعلوم أن العرب ليسوا وحدهم الذين يحملون همّ نقل المصطلحات إلى لغتهم، لأن مشكلة المصطلح موجودة في كل اللغات، حتى في لغات الأمم المتقدمة. لكن الأمم الحية تتعامل مع هذا الموضوع بجدّ وحزم. فما إن يبرز مصطلح أجنبـــيّ في بلد، حتى نرى اللجان المختصة في كل من البلاد الأخرى قد عكفت على دراسته والتعبير عنه بلغاتها القومية. وسرعان ما نرى جميع المختصين في تلك البلاد، وقد انصاعوا لقرار لجانهم، والتزموا استعمالَ المصطلح العلميّ الذي اعتُمد دون غيره.

لكن الأمر مختلف في العالم العربيّ. فالمشكلة فيه لا تكمن، في المقام الأول، في صعوبة صوغ مقابلات للمصطلحات الأجنبية باللغة العربية، إذ إن لغتنا بما تملكه من إمكانات النموّ والتطور، التي تنسجم مع طبيعتها (الاشتقاق، والمجاز، والنحت، والتعريب، وأمثالها) تسهل عليها إيجاد المصطلحات العلمية المناسبة. لكن الصعوبة الحقيقية تتجلى في الاعتراف بهذه المصطلحات على صعيد الوطن العربيّ كله، والموافقة على اعتمادها دون غيرها. ومازلنا نجد في كتبنا العلمية بعض المصطلحات التي وضع لها، أحياناً، عشرة من المقابلات العربية.

وما دام المصطلح العلميّ لم يوحّد، فإن المعاجم العلمية العربية لم توحد محتوياتها بعد. وبسبب بطء مجامعنا في وضع المقابلات العربية، فقد لجأ بعض العاملين في تخصص معين، فرادى أو مجتمعين، إلى وضع معاجم في تخصصاتهم، مقدّمين باجتهادات فردية مصطلحات لم تُعتَمَدْ بعد من قبل المهمتين بأمور المصطلحات من مجامع ومؤسسات ومنظمات مختصة. وقد كان الحلم بوضع "معجم عربي موحد للمصطلحات العلمية" يراود الكثير من المخلصين في أرجاء الوطن العربيّ. ولكن هذا لن يحدث قبل الإسراع بعملية وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها.

وعلى الرغم من الجهود الرامية إلى تنسيق المصطلح العلميّ وتوحيده، التي يقوم بها مكتب تنسيق التعريب بالرباط، والمركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق (وهما مرفقان تابعان للمنظمة العربية للتربية والثقافة

والعلوم) ومراكز عربية أخرى، وعلى الرغم من قرارات توحيد المصطلحات العلمية التي اتخذت في ندوات ومؤتمرات كثيرة لهذا الغرض، فما زالت مشكلة توحيد المصطلح دون حل. "فالمسألة الشائكة الوحيدة في موضوع المصطلح، " كما يقول الأمير مصطفى الشهابي في كتابه المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث" هي توحيده، هي التزامه... وهما يحتاجان حقاً إلى قرار ملزم تتولاه سلطة".

لكن ندوة "إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلميّ العربيّ وسبل توحيده وإشاعته "، التي أقامها اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية بالتعاون مع مجمع اللغة العربية بدمشق عام 1999، قدمتْ مجموعة توصيات منها:

- تقوم مجامع اللغة العربية في كل قطر عربي بتعرف المؤسسات والهيئات التي تضع مصطلحات علمية عربية، أو تعتمد مصطلحات علمية عربية، وتطلب المجامع إلى هذه المؤسسات والهيئات أن تزودها بما لديها من مصطلحات علمية عربية وضعتها أو اعتمدتها.
- تعمل مجامع اللغة العربية بالتعاون مع الوزارات، والمؤسسات، والهيئات ذات العلاقة، على توحيد مصطلحات القطر، مجالاً مجالاً، وفق خطة توضع لذلك.
- ترفع المصطلحات القطرية الموحدة إلى مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية مجالاً مجالاً.
- يدرس مجلس الاتحاد ما يجتمع لديه من المصطلحات القطرية الموحدة، ويتخذ قراراً بشأنها، ثم يتولى طبعها ونشرها.
- تضع مجامع اللغة العربية، أو ما يماثلها، في موازناتها السنوية بنوداً لتعويضات (أو مكافآت) أعضاء اللجان التي تكلّف توحيد المصطلحات العلمية العربية.
- يجب الإفادة من تقانة المعلومات لوضع المصطلحات بمساعدة الحاسوب.
- يجب العمل على وضع معاجم المصطلحات الموحَّدة والمعاجم الحاسوبية في العلوم المختلفة على الإنترنت.

وقد ناشدت الندوة الحكومات العربية أن تصدر القرار الملزم بتعريب العلوم والتعليم العالي والجامعيّ في جميع الاختصاصات، وأن تتخذ هذه الحكومات الإجراءات القانونية والإدارية، ليكون لمقررات مجامع اللغة العربية واتحاد المجامع قوة تنفيذية إلزامية في وزارات الدول العربية ومؤسساتها العامة، وأن تنشىء الحكومات بنك مصطلحات مركزيّ، ترتبط به بنوك المصطلحات العربية، يكون مقره اتحاد المجامع اللغوية العربية. والأمل معقود على أن يتعاون جميع الأفراد والمراكز والوزارات والمؤسسات والهيئات التي لها علاقة بهذه التوصيات على تنفيذها. فتنفيذها يحل مشكلة وضع المصطلح العربيّ السليم وتوحيده في جميع أرجاء الوطن العربيّ. ولما كان وضع المصطلح العلميّ عملاً لغوياً، فضلاً عن كونه علمياً، فإنه يتعين على العلميين إشراك خبراء بارعين في اللغة العربية لضبط إخراج المصطلح العلميّ.

7- الدور الاقتصاديّ للأداء العلميّ باللغة العربية

بيّنا فيما سبق ضرورة اعتماد العربية لغة للكتاب والتدريس في المعاهد العلمية العالية للحفاظ على هويتنا القومية، واستعادة دورنا الثقافيّ، وإحاطتنا إحاطة سليمة بما نقرأ من كتب ونسمع من محاضرات. بيد أن ثمة بحوثاً حديثة أجراها نفر من كبار علماء الاقتصاد في الغرب، أثبتت أهمية

بالغة لاستعمال بلد للغته الأم، وبخاصة في العلم والتقانة، للنهوض بالاقتصاد القوميّ لذلك البلد. وما يلفت النظر هو أن هذه الدراسات مقصورة على مراكز البحوث في الدول المتقدمة، وبخاصة الولايات المتحدة، التي تستعمل لغتها الأم دون غيرها، والتي تنعم باقتصاد قوميّ متطور. وإذا كان ثمة أسباب مفهومة لعدم قيام الدول النامية بمثل هذه البحوث التي تعنيها أكثر مما تعني الدول المتقدمة، فلا مسوِّغ لعدم استفادة الدول النامية، ومن ضمنها الدول العربية، من نتائج هذه الدراسات. فنحن نأخذ معارفنا العلمية من الدول المتقدمة عن طريق الترجمة، التي تُغني لغتنا القومية، وإمكانات قوانا العاملة، ومن ثَم تطور اقتصادنا القوميّ. وقد تبين أن اقتصاد بلد لا يتطور إلاّ برفع مستوى معرفة أفراده، لا بتقديم المساعدات الإنسانية إليه. فالمعرفة، وبخاصة المعرفة العلمية، هي رأس المال الحقيقيّ لأي أمة تخطط لتنمية اقتصادها، أما رأس المال الماديّ فيُستهلك وينفَد.

وتجدر الإشارة، في هذا السياق، إلى معلومة غير صحيحة سائدة في العالم وصدقناها نحن، وهي أن الدول العربية تنعم بمستوى اقتصاديّ جيد، بل إنها مجتمعة من أغنى دول العالم. والحقيقة ليست كذلك، ذلك أن الناتج المحليّ الإجماليّ GDP للدول العربية مجتمعة يعادل الناتج المحليّ الإجماليّ لبلد أوربيّ صغير هو هولندا.

أما أسباب الدور الفعال لاستعمال اللغة الوطنية لبلد في تطويره الاقتصاديّ، فقد حددها الباحثون الاقتصاديون بالنقاط التالية:

1. تؤدي اللغة الوطنية وظيفة تبادل المعارف والخبرات بين أفراد المجتمع وبين مؤسساته العلمية، تماماً مثلما يؤدي المال وظيفته في تبادل السلع في الحياة الاقتصادية.

2. إن الإحاطة الجيدة باللغة الوطنية شرط ضروريّ لحسن عرض العلوم والمعارف المنقولة من اللغات الأجنبية إلى اللغة الوطنية، وهذا من شأنه تحسين الأداء الاقتصاديّ للقوى العاملة الوطنية نتيجة استيعابها الجيد للعلوم المكتوبة بلغتها.

3. استعمال اللغة الأم ضروريّ كي يكون العمل المشترك على نطاق الأمة فعالاً ومجدياً اقتصادياً.

4. اعتماد اللغة الوطنية ضروري، لا لاستيعاب العلوم والمعارف فحسب، وإنما أيضاً لتحويل هذه العلوم والمعارف إلى منتجات وخدمات. ولن تفلح اللغة الأجنبية في ذلك.

5. لا يمكن للتقانات، وبخاصة المعلومات والاتصالات، أن تُستخدَم بفعالية من قبل القوى العاملة الوطنية، ومن قبل المجتمع ككلّ، للوصول إلى ما يسمى مجتمع المعلومات، إلا إذا كان انتشار هذه التقانات في المجتمع بلغته الأم، وليس بلغة أجنبية.

ويرى الاقتصاديون أن اللغة تؤدي دوراً اقتصادياً بارزاً في بعض التكتلات السياسية التي يتحدث رعايا دولها المختلفة لغةً واحدة، مثل رابطة الشعوب البريطانية (الكمنولث)، ومجموعة الدول الناطقة بالفرنسية (الفرانكوفونية)، وجامعة الدول العربية. ثم إن اعتماد بعض الدول، التي يتكلم رعاياها بلغات مختلفة، لغةً رسميةً واحدةً، لا يعود إلى أسباب ثقافية وسياسية فحسب، وإنما أيضاً إلى دواعٍ اقتصادية قد تكون هي الأهم. ومن هذه الدول ماليزيا، وسنغافورة، وهونغ كونغ، وبعض الدول الإفريقية.

هذا، وإن اعتماد اللغة الأم في التأليف والترجمة والتدريس والبحوث والتواصل العلميّ بين الأفراد

والمؤسسات في الوطن العربيّ، هو إجراء ضروريّ للوقوف في تيار العولمة، الذي يرى بعض المنظرين الاقتصاديين في الشرق والغرب أنه يسير بعكس اتجاه المصالح الاقتصادية لدول العالم الثالث، وفي مقدمتها الدول العربية.

8- الاعتراضات على اعتماد الكتب العلمية الجامعية بالعربية، والرد عليها

يعترض الكثير من أعضاء الهيئة التدريسية والإدارات الجامعية في بعض الدول العربية على التزام الكتب العلمية الجامعية العربية، وسنورد الآن أهم هذه الاعتراضات والردود عليها.

الاعتراض الأول:

إن اللغة العربية لا يمكنها أن تعطي مقابلات عربية للمصطلحات العلمية التي تتزايد كثيراً مع تطور العلوم ونشوء علوم جديدة. وتبدو المصطلحات العلمية باللغة العربية غير مستساغة، بل وتكون أحياناً مستهجنة.

الرد:

ذكرنا آنفاً أن العرب ليسوا وحدهم الذين يواجهون مسألة المصطلح. فهذه المشكلة موجودة في كل اللغات. لكن الأمم الحية تتعامل مع هذا الموضوع بجد وحزم. ومشكلتنا في العالم العربيّ، لا تكمن في صعوبة صوغ هذه المقابلات بالعربية، إذ إن لغتنا، بما تملكه من إمكانات تنسجم مع طبيعتها (الاشتقاق، والمجاز، والنحت، والتعريب..)، تُسَهِّلُ عليها إيجاد المصطلحات العلمية المناسبة. ثم من قال إن المصطلحات العلمية باللغة العربية غير مستساغة؟ هذا كلام لا أساس له، و لم يحدث أن قامت دولة من الدول التي حلت مشكلة المصطلحات الأجنبية باستهجان بعض المصطلحات التي نقلتها إلى لغتها، مع أن معرفتنا ببعض اللغات الأجنبية تجعلنا نرى غرابة في بعض المصطلحات الأجنبية التي أدخلت بطريقة ما إلى تلك اللغات. (روّس الروس المصطلح الإنكليزي Characterization- الذي نترجمه إلى العربية بكلمة "تمييز"- بكلمة " خاراكتاريزا فا نيي ")

الاعتراض الثاني:

الكتب والمراجع في العلوم غير متوفرة باللغة العربية. وإذا ما اعتمدنا اللغة العربية لغة للتأليف والتدريس في الجامعات، فإننا نكون أضعفنا قدرة طلاب وخريجي الكليات العلمية على التواصل مع الكتب الأجنبية.

الرد:

الكتب والمراجع موجودة بقدر لا بأس به، ويمكن إعداد ما ينقصنا منها. وكما ذكرنا آنفاً، فإن الدعوة إلى إحلال العربية محل اللغات الأجنبية لا تعني البتة محاربة تعلّم اللغات الأجنبية. بل إننا نلح على إتقان طلابنا وهيئاتنا التدريسية للغات أجنبية أخرى، خاصة وأنه يقع على عاتق مدرسينا مهمة جليلة، وهي نقل العلوم من اللغات الأجنبية إلى العربية.

الاعتراض الثالث:

كيف يمكن لطلابنا الذين يسافرون إلى خارج أوطانهم لمتابعة تحصيلهم القيام بذلك إذا لم يكونوا قد اعتادوا الدراسة باللغة الأجنبية؟

الرد:

ذكرنا آنفاً أن الدراسة بالعربية لم تكن يوماً من الأيام عائقاً يعرقل متابعة التخصص العلميّ في البلاد

الأجنبية. وقد أوردنا مثالاً في البند 1 عن النجاح الباهر للأطباء السوريين، الذين أتموا دراستهم الجامعية الأولى في سورية، بالعربية كلياً، ثم تابعوا دراستهم في الخارج، وكانوا، بشهادة الوسط الطبيّ الذي درسوا في بلاده، من أنجح الأطباء الأجانب.

الاعتراض الرابع:

إن تجربة بعض الدول في التعليم باللغة العربية لم تكن ناجحة. فالكتاب العلميّ جاء هزيلاً في شكله ومضمونه، وقراءة الكتاب الأجنبيّ في الموضوع ذاته أيسر وأسهل. بل إننا نجد أن الزملاء في القسم الواحد لا يعودون إلى الكتب التي ألفها زملاؤهم، ويفضلون العودة إلى المراجع الأجنبية.

الرد:

* القول بأن تجربة بعض الدول في التعليم العالي بالعربية لم تكن ناجحة هو كلام بعيد عن الحقيقة والموضوعية. اسألوا الذين مروا بهذه التجربة في تلك الدول، تجدوا أن ما يقال عن فشل هذه التجارب زعم باطل.

أما القول بأن قراءة الكتاب الأجنبيّ أسهل وأسرع، فهذا مناقض للدراسات الكثيرة التي ذكرناها في البند 2، والتي بينت أن أصلح لغةٍ لاستيعاب الإنسان لما يقرأ هي لغته الأم.

الاعتراض الخامس:

في نشر البحوث العلمية، نجد أن البحوث المنشورة باللغة العربية متدنية المستوى. ويفضل الباحثون المميزون النشر باللغة الأجنبية. كما يفضلون أيضاً النشر في مجلات أجنبية.

الرد:

السبب الأساسيّ في تدني مستوى البحوث المنشورة باللغة العربية هو تدني مستوى مجلات البحوث العربية، التي تقبل بحوثاً من مستوى متدنٍ بعد أن يُرفض نشر هذه البحوث في مجلات أجنبية عريقة. لذا يجب رفع مستوى التحكيم في هذه المجلات، وتسليم رئاسة تحريرها إلى أشخاص مشهود لهم بعلمهم ومستواهم الأخلاقيّ الرفيع، كي لا يتصرفوا بالمقالات التي يتسلمونها على هَوَاهُمْ، وتكون النتيجة قبول البحوث السيئة للنشر من منطلق الصداقات الخاصة، وليس من منطلق صلاحية البحث للنشر.

الاعتراض السادس:

العدد الأكبر من أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات العلمية والعملية من خريجي الدول الأجنبية، ويصعب على هؤلاء استعمال اللغة العربية في التأليف والترجمة والتدريس.. فلماذا نكلفهم عناء الانتقال من اللغة الأجنبية التي درسوا بها إلى اللغة العربية يدرّسون بها؟

الرد:

هذا الكلام غير دقيق، لأن معظم أعضاء الهيئة التدريسية في الأقسام العلمية بالجامعات العربية قد أتموا دراستهم الجامعية الأولى بالعربية. فاللغة العربية هي الأساس في دراستهم وكتبهم في تلك المرحلة، واللغة الأجنبية هي الدخيلة. ومن ثم فإن تدريسهم وتأليفهم بالعربية ربما كان أسهل عليهم. وكنا ذكرنا أن بعض العرب الذين أتموا دراستهم في بلادهم باللغة الإنجليزية، ثم تابعوا دراستهم العالية بالإنكليزية أيضاً، لم يجدوا عند إعارتهم إلى جامعات

عربية تدرّس بالعربية أيّ عناء في تأدية عمليتهم التدريسية، محاضرات ومؤلفات، بالعربية.

الاعتراض السابع:

اللغة العربية صعبة جداً، وتجعل المدرس والكاتب عرضة للنقد اللاذع. أليس الأفضل الهروب من ذلك؟

الرد:

اللغة العربية صعبة لغير العرب، مثلما تكون الإنجليزية صعبة لغير الإنجليز. هذا ولا يَظُنَّنَّ كل من درس في بلد أجنبيّ أنه أتقن لغة هذا البلد. والنقد اللاذع الوارد في الاعتراض موجه، وفي تجربتنا، إلى أولئك العرب الذين يدرّسون بغير لغتهم، إذ إن أغلبيتهم الساحقة لم يجيدوا اللغة الأجنبية التي درسوا بها، لا كتابةً ولا كلاماً. ويشهد على ذلك الكتب الأجنبية التي ترجموها، أو المقالات التي تكلفهم بترجمتها بعض المؤسسات العربية التي تصدر مجلات علمية مترجمة. فمقابلة النصوص المترجمة بالنص الأصليّ الأجنبيّ تكشف مدى ضعفهم وعدم تمثلهم للنص الأجنبيّ.

الاعتراض الثامن:

على الرغم من الدعوة إلى استعمال اللغة العربية، فإن المصطلحات الأجنبية تفرض نفسها. والناس يقولون تلفزيون بدلاً من تلفاز، وكمبيوتر بدلاً من حاسوب، ودركسيون أو ستيرينك بدلاً من عجلة قيادة، وتاير بدلاً من إطار أو دولاب.. ولا يمكن الوقوف أمام ذلك.

الرد:

الألفاظ الأجنبية لا تفرض نفسها، وإنما يفرضها بعض الذين يشعرون بمركبات نقص أمام الأجنبيّ. فالغرض من استعمال اللفظ الأجنبيّ من قبل بعض الناس هو، برأيهم، دلالة على انتماء هؤلاء الناس إلى شريحة من المجتمع تتميز بثقافة عالية ووضع ماديّ واجتماعيّ جيد. والغريب أن بعض مؤسساتنا الرسمية، وبخاصة المؤسسات الإعلامية، وبعض التجار، يشيعون استعمال هذه الألفاظ. ومع أن بعض الغيورين على لغتنا نبّهوا أصحاب العلاقة على خطورة هذا الأمر، فلم يتغير شيء، ويا لَلأسف، حتى الآن.

الاعتراض التاسع:

في تجربة بعض الدول العربية التي استعملت اللغة العربية في التأليف والترجمة، نجد خليطاً من الحروف العربية والأجنبية. ثم إن العلاقات والمعادلات الرياضية والفيزيائية والكيميائية تكتب برموز من اليسار إلى اليمين. أليس هذا استعمالاً مشوهاً للغة العربية؟

الرد:

لا يضير الكتاب العلميّ العربيّ، احتواؤه رموزاً لاتينية أو يونانية. هذه الرموز تستعملها الكتب العلمية في جميع اللغات. ومع ذلك، هناك مشكلة كتابة الدساتير والمعادلات في الرياضيات والفيزياء والكيمياء من اليسار إلى اليمن، في حين أن اللغة العربية تُكتب من اليمين إلى اليسار. ولا بد من الاطلاع على طريقة حل هذه المشكلة لدى الشعوب التي تكتب مثلنا. لكل مشكلة حل إذا وجدت العزيمة والتصميم على حلها.

الاعتراض العاشر:

بعض الدول العربية حديثة العهد باستعمال اللغة العربية في التعليم والبحث العلميّ، ولكنها عدلت فيما بعد عن ذلك. ثم إنه يقال إن سورية، وهي الدولة التي تفخر باستعمال العربية في التعليم العالي، يمكن أن تسمح لجامعات تكون فيها اللغة الإنجليزية، أو أيّ لغة أخرى، لغة التدريس.

فإذا صح ذلك، أفلا يعد هذا السماح تراجعاً في موقف سورية من الأداء العلميّ الجامعيّ باللغة العربية؟

الرد:

عدول بعض الدول عن العربية في التعليم والبحث العلميّ إلى لغة أجنبية، هو برأينا تراخٍ عن تحقيق ضرورة قومية وحضارية. والأمر يتطلب إرادة سياسية لتغيير ذلك. ثم إن فَرْضَ التعليم والتأليف بالعربية لا يمنع وجود جامعة، قد يكون أصحابها عرباً أو أجانب، تعتمد لغة أخرى في تأديتها للعلوم. مثل هذه الجامعات تستقطب طلاباً بعضهم أجانب يريدون الدراسة بتلك اللغة. ثم إن هذه الجامعات غالباً ما تستقدم هيئات تدريسية من الخارج من مستوى جيد للعمل فيها. وهذا يحفز الهيئات التدريسية في الجامعات العربية على رفع مستواها التعليميّ والبحثيّ.

الاعتراض الحادي عشر:

إن استعمال اللغة الأجنبية لغةً للتعليم العالي (دون سواه) لا يمكن أن يمس بقوميتنا أو وطنيتنا أو إخلاصنا لوطننا.

الرد:

لا شك في أنّ هجرنا للعربية، واستعمال لغة أجنبية للتدريس والتأليف بدلاً منها، هو مَسٌّ بكرامتنا القومية، واستقلالنا الثقافيّ، ووحدة شعوبنا. لقد بذلت بعض الأمم جهوداً جبارة لإحياء لغاتها الميتة، التي أضحت لغة علومها وآدابها وفنونها. فهل يليق بنا أن نميت لغة القرآن التي يقر كل من عرفها بأنها من أعظم اللغات الحية؟

وأخيراً نقول: وَفَت الكتب العلمية باللغة العربية في تاريخنا المجيد بمتطلبات الحضارة العربية الإسلامية، وظلت هذه الكتب مرجعاً لجامعات الشرق والغرب حتى بداية عصر النهضة. وبعد عصور من الظلام طغت على أمتنا، عادت الكتابة العلمية العربية لتثبت مجدداً جدارتها باستيعاب العلوم العصرية، وقدرتها الفائقة على التعبير عنها، واستجابتها للمتطلبات العلمية المستجدة. إن تمسكنا بلغتنا في الكتابة والتدريس، هو تمسك بوجودنا في وقت نتعرض فيه لهجمة شرسة من الذين لم ينسوا بعد حقدهم التاريخيّ على العرب والمسلمين، والذين يدركون تماماً أن الخطوة الأولى في محو قوميتنا وتجريدنا من هويتنا العربية الإسلامية هو تقويض ركن أساسيّ من أركان هذه الهوية، ألا وهو لغتنا. فلنحافظ على لغتنا حفاظاً على وجودنا. ولن يكون ذلك بمجرد إصدار القرارات والتوجيهات، التي يجد أكثرها طريقه إلى الحفظ في المصنفات، وإنما بتوفر الإرادة السياسية الجماعية لتنفيذها على وجه السرعة، قبل فوات الأوان.

9- توصيات

1- لابد من توفير الكتاب العلميّ العربيّ، وذلك لا يقع على عاتق دولة عربية واحدة، بل هو واجب قوميّ عربيّ، ويجب أن تتضافر الجهود العربية مجتمعة لإنجاح هذا المشروع.

2- ضرورة السير بخطين معاً: أولهما إعداد المعاجم العلمية المتخصصة، وهذا مشروع يهتم به مكتب تنسيق التعريب في الرباط، لكنه يحتاج إلى مضاعفة الجهود، وإلى السعي لجعل القرارات التي يتفق عليها العاملون المختصون ملزمة للدول العربية. وثانيهما إعداد الكتب العلمية ترجمة وتأليفاً (ونحن نميل إلى الترجمة أولاً). ولا نرى التريث في السير في الخط الثاني إلى أن نفرغ من الخط الأول.. فالتقنيات الحديثة، وخاصة ما يتعلق منها بالكتاب الإلكترونيّ وسهولة تنقيحه، يسرت ذلك.

3- السعي لإدخال المعاجم في الإنترنت لتكون تحت تصرف الجميع. ثم إننا نوصي بإنشاء فرق عمل تعمل على تطويرها وإكمال النقص فيها باستمرار. ونذكر هنا باعتزاز الجهود القيمة التي بذلت في إخراج المعجم الطبيّ الموحد.

4- دعم المركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر معنوياً ومادياً ليتمكن من متابعة جهوده الخيرة في إصدارات الكتب المرجعية، والتوسع في عمله ليشمل الكتب المنهجية وأمهات الكتب، وجميع ما يُحتاج إليه في التعليم العالي من الكتب والمنشورات العلمية، والتصدي بنجاح للعلوم الحديثة الكونية والطبية والهندسية والبيئية... إلخ.

5- دعوة الجامعات العربية إلى الاستفادة القصوى من المراجع الجامعية وأمهات الكتب المعربة التي يصدرها المركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، وحثها على اقتناء إصدارات المركز من الكتب والمراجع المعربة في مختلف الفروع والتخصصات.

6- تشجيع أعضاء الهيئات التدريسية والأقسام في الجامعات، على اعتماد هذه الكتب، سواء من حيث دراستها وإبداء الملاحظات الموضوعية عليها، أو من حيث اعتمادها كتباً تدريسية أو مراجع علمية.

المراجع

1. الخـــني الجزائري، مكي. **التعليم العالي العلميّ بالعربية : الواقع والآمال**. ندوة بإشراف المركز العربيّ للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق. دمشق، 1995.

2. الخـــني الجزائري، مكي. **عن الترجمة وعثرات المترجمين**. مجلة الثقافة المعلوماتية. العدد العاشر، آذار "مارس " 2001.

3. **"الخطة القومية للترجمة"**. إدارة الثقافة، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس، 1985.

4. الخوري، شحادة. **العربية لغة العلم**. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق. دمشق، نيسان "أبريل " 2001.

5. دعبول، موفق. **العربية ولغة العلم: الماضي والحاضر والمستقبل**. ندوة اللغة العربية وتحديات القرن الحادي والعشرين. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. تونس، 1996.

6. سارة، قاسم. **التعريب: جهود وآفاق**. دار الهجرة للطباعة والنشر والتوزيع. دمشق-بيروت، 1989.

7. الشهابي، الأمير مصطفى. **المصطلحات العلمية في اللغة العربية في القديم والحديث**. مطبوعات المجمع العلميّ العربيّ بدمشق. دمشق، 1965.

8. مراباتي، محمد: **أثر اللغة العلمية والتكنولوجية في النمو الاقتصاديّ العربيّ**. معهد الدراسات والأبحاث للتعريب. ندوة أسئلة اللغة. الرباط، 2001.

9. "ندوة إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلميّ العربيّ وسبل توحيده وإشاعته ". اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، بالتعاون مع مجمع اللغة العربية بدمشق. دمشق، 1999.